

السرائر

[252] وعقوده (1). وقال في نهايته: ومن شك في الركوع أو السجود في الركعتين الأولين أعاد الصلاة، فإن كان شكه في الركوع في الثالثة أو الرابعة وهو قائم، فليركع، فإن ذكر في حال ركوعه إنه كان قد ركع، أرسل نفسه إلى السجود، من غير أن يرفع رأسه فإن ذكر بعد رفع رأسه من الركوع أنه كان قد ركع، أعاد الصلاة (2) فخص الإرسال بالركعتين الآخرين. والصحيح ما ذهب إليه في الجمل والعقود (3)، لأنه موافق لأصول المذهب، لأن الإنسان إذا شك في شيء قبل الانتقال من حاله، فالواجب عليه الإتيان به، ليكون على يقين، ولا يجوز له هدم فعله وإبطال صلاته. وقال في هذا الكتاب أيضا: فإن شك في السجدين وهو قاعد أو قد قام قبل أن يركع عاد فسجد السجدين، فإن ذكر بعد ذلك أنه كان قد سجدهما، أعاد الصلاة، فإن شك بعد ما يركع مضى في صلاته، وليس عليه شيء. وقال أيضا: فإن شك في واحدة من السجدين وهو قاعد أو قائم قبل الركوع، فليسجد، فإن ذكر بعد ذلك أنه كان سجد لم يكن عليه شيء، فإن كان شكه فيها بعد الركوع، مضى في صلاته وليس عليه شيء. قال محمد بن إدريس رحمه الله: هذا الذي حكى عنه عن الشيخ أبي جعفر رضي الله عنه في نهايته مخالف لما ذهب إليه في جملة وعقوده، ولما عليه أصول المذهب والعمل والفتوى من فقهاء العصاة، لأن هذه المسائل من القسم الذي لا حكم له، وهو من شك في شيء وقد انتقل إلى حالة أخرى، مثاله من شك في تكبيرة الافتتاح وهو في حال القراءة أو في القراءة، وهو في حال الركوع، أو في الركوع وهو في حال السجود، أو شك في السجود وهو في حال القيام، أو في

_____ (1) و (3) الجمل والعقود: في فصل 11 من كتاب الصلاة في ذكر أحكام السهو. (2) و (4) النهاية: كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة وأحكامه.